يوم الغفران . انها فترة صعبة ، فترة نمر خلالها بعدة مجالات من النضـــال : النضال الامني ، وزيادة التعاظم العسكري ، والنضال السياسي للبحث على كل الطرق للتقدم نحو السلام . ومن ثم النضال الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك لكي نخلق قاعدة جدية للقوة الامنية ، وحرية المناورة السياسية ، وكذلك من اجل احتمال زيادة عدد سكان البلد بواسطة الهجرة ... » .

واضاف رابين : « لقد كانت حرب يوم الغفران حربا صعبة ، والذي يميزها انها كانت حربا غير منتهية ، حتى بمفاهيم حروبنا السابقة . وفور انتهاء الحرب تدفقت الاسلحة على الدول العربية. وكان علينا ... ان نعصر كل ما في جيوبنا لتعزيز قوتنا ، ولضمان ألا نفاجـأ مرة أخرى ، ولكي نستطيع الصمود أمام القـوة المتعاظمة لـدى عدونا ...

« من ناحية اخرى حدثت تبدلات في الاقتصاد العالمي ، وجزء منها نابع من حرب يوم الغفران ، ومن استغلال القوة الاقتصاديـة الموجودة لدى الدول العربية . وقد أدت هذه ، تقريبا ، الى أزمة في اقتصاد دول العالم الحر ، اذ ارتفعت اسعار النفط بأربعة اضعاف ... واذا قارنا الذي استوردناه قبل سنة بالذي نستورده الان ، فان معدل الزيادة يبلغ نحو مليار دولار . نحن ملزمون بأن نصمد في جميع النضالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ... » .

كذلك تحدث رابين عن الخطة الاقتصادية الاولى التي اعتمدتها الحكومة في أواخر تموز الماضي ، مشيرا الى أن الهدف منهـا كان وقف التضخم المالي . « وفعلا تم كبح جماح التضخم المالي ، خلال الاشهر الاربعة الاخيرة » . اما الهدف من الخطة الاقتصادية الجديدة ، فهو بحسب رأيه ، « منع نضوب الاحتياطي من العملة الصعبة . اذ أن اسرائيل تستورد الكثير ، وبقاؤهـا متعلق بالاستيراد ، استيراد الاسلحة ، والمواد الخام ومواد اخرى » . وأنهى رابين بيانه قائلا : « لن تكون هذه الخطوة الاخيرة التي ستتبعها الحكومة، وكان يسعدني لو انني استطعت ان اعدكم بأنه لن تحدث أزمات اخرى في الاقتصاد » (المصدر نفسه) .

ردود الفعل : استياء يعم سكان اسرائيل

كان رد الفعل الاولي على الخطة الاقتصادية الجديدة ، هو قرار الهستدروت بمطالبة الحكومة باعادة النظر في رفع الاسعار ، ودفع تعويضات كاملة للعائلات الفقيرة والمحتاجة ، ومن ثـم الاصرار على دفع علاوات غلاء المعيشة كاملـة للعمال ، ابتداء من شهر كانون الثاني . ووفق الخطة الاقتصادية ، ستدفع الحكومة تعويضات على الغلاء للعائلات الفقيرة ، يبلـغ ١٠٠ ليرة شهريا للعائلة المكونة من ٤ أفراد و٥٠ ليرة مقابل كل طفل ابتداء من الطفل الثـالث في العائلات الكثيرة الاولاد (دافار ، ٧٤/١١/١٠) .

كما أثارت الخطة الاقتصادية الجديدة ردود فعل عنيفة بين العمال والطبقة الفقيرة في اسرائيل . فقد طالب عمال ميناء أشدود بتعويضات كاملة مقابل الغلاء « والا سيقررون استعمـال جميع الوسائل المتاحة لهم » (ر ا ، ٧٤/١١/١٠) . كما أضرب نحو ١٨٠٠ عامل في حيفا ، بعد سماعهم بالاجراءات الاقتصادية الجديدة . ويبدو ان مصدر الاستياء بينهم ناجم عن رفع الاسعار ، وخاصة بالنسبة للسلع الاساسية . وكان اضخم رد فعل في حي هتكفا في تل ابيب ، وهو مجمع للعائلات الفقيرة في المدينة ، اذ سارت تظاهرة كبيرة ، تخللتها أعمال العنف ، ضد رفع الاسعار وتخفيض قيمة الليرة وقد تدخلت الشرطة لتفريقها بعد أن اعتقلت عددا من المتظاهرين . كما سارت تظاهرة اخرى في تل ابيب ، نظمها عمال « امكور » حيث سار المتظاهرون حتى وصلوا امـام مبنى اللجنة التنفيذية للهستدروت .

تدهـور الوضـع الاقتصـادي وراء الخطـة الاقتصادية الجديدة :

يبدو انه لم يكن هناك مفر من اعتماد الخطة الاقتصادية الجديدة ، نظـرا للوضع الاقتصادي المتدهور في اسرائيل ، وبعد أن ظهر ان الخطة الاقتصادية التي اعتمدت في شهر تموز الماضي ، لم تكن كافية لتحسين الوضع . أما الاسباب التي أدت الى هذا الوضـع فهـي التضخم المالي ، والعجز في ميزان المدفوعات الذي أصبح المشكلة الرئيسية في الاقتصاد الاسرائيلي . وكان محافظ بنك اسرائيل ، موشي زنبار ، قد وصف هـذا